الفقه الإسلامي حقيقته و تجديده

التوم محمد المشرف الزين *

المستخلص:

* ثبت للباحث أن هنالك تطوراً في التعريف بالفقه من الناحية الاصطلاحية، وقد أصبح لفظ الفقه أخيراً، يطلق على الفقه الإسلامي المدون في كتب الفقه. وقد تناولت الورقة العلاقة بين الشريعة الإسلامية والفقه وأقسامه. ثم تناولت الدراسة، بعد النشأة وتطور الفقه الإسلامي، مسألة تجديده فأبانت أن المقصود بالتجديد هو الاحتفاظ بالفقه وترميم ما بلي منه وإدخال التحسين عليه، ولولا هذا ما سمي تجديداً. وهناك أمور كثيرة استحدثت في حياة الأمة، فهذه تحتاج إلى إعادة النظر فيما ثبت فيها من أحكام قديمة على الخصوص فيما يسمى بفقه النوازل.

* أستاذ مساعد كلية الآداب جامعة النيلين - السودان

Abstract:

It has been proved that there is a noticeable development in the term (fiqh) 'jurisprudence' through time. and then as a general term for all written works of jurisprudence.

The paper distinguishes between the terms 'shari'a' and 'fiqh' However, there is a close correlation between them, as 'fiqh' cannot be separated from 'shari'a'.

After elaborating on the evolution and development of 'fiqh' in Islam, the paper deals with the issue of modernization of 'fiqh'. It should be noted that modernization of 'fiqh' does not mean dumping the old version of 'fiqh' and replacing it with a 'modern' version. Rather, it means retaining the old 'fiqh', and updating the outdated areas in it.

On the other hand, many new issues which have emerged in our life requires reviewing the old provisions, especially what is known as the "fiqh 'jurisprudence' of emergencies".

الفقه الإسلامي حقيقته تجديده

الهدف:

تهدف هذه الورقة إلى تباين معنى أو مفهوم الفقه الإسلامي بمعناه الموسع وليس الضيق، أي بمعنى أن الكثير من الناس بل حتى المثقفين منهم في مجال الدراسات الإسلامية يفهم الفقه بأنه فقه العبادات فقط صلاة، صيام، زكاة، وحج لا أكثر من ذلك.

السبب:

وكذلك هدفت إلى توضيح العلاقة بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي، فبينت أن العلاقة بينهما وثيقة وبينهما ارتباط كبير فلا ينفك الفقه الإسلامي عن الشريعة الإسلامية ولكن يوجد بينهما فرق كبير فالشريعة لا شك وحي رباني والفقه الإسلامي اجتهاد بشري لفهم هذه الشريعة، ثم تطبيقها في واقع حياة المسلمين عقيدة وعبادة، ومعاملات وسلوكيات وبتطبيقها تنال الأمة السعادة والفلاح في الدارين.

الأهمية:

ثم هدفت إلى بيان مكانة فقهاء الإسلام وميزته التي تميز بها عن سائر فقه وقوانين البشرية وكذلك تناولت النشأة والتطور للفقه الإسلامي فتبين بأنه فقه قابل للتجدد والتطور وليس فقهاً جامداً.

فشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شريعة صالحة لكل زمان ومكان. وهذا ما استفادة الإمام الشافعي حين غير من منهجه وهو في العراق ثم حين جاء إلى مصر فأصبح له هناك اجتهاد آخر أو أصبح له مذهبان. والله الموفق،،،

التعريف بالفقه الإسلامي لغة واصطلاحاً:

الفقه في اللغة:

قال ابن منظور (فقه) العلم بالشيء والفهم له، وقال غيره والفقه في الأصل الفهم، وفقه فقهاً بمعنى علم علماً وقد جعله العرف خاصاً بعلم الشريعة شرفها الله تعالى وتخصيصاً بعلم الفروع منها⁽¹⁾.

وقد وافقه ابن فارس، فقال: فقه، والقاف والهاء أصل واحد صحيح يدل على إدراك الشيء "أي فهمه" والعلم به، تقول فقهت الحديث أفقهه وكل علم بشيء فهو فقه.⁽²⁾

وفرق الآمدي بين الفهم والعلم إذ قال الفقه في اللغة عبارة عن الفهم وقيل: هو العلم والأشبه أن الفهم مغاير للعلم إذ الفهم عبارة عن جودة الذهن من جهة تهيئته لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب، وإن لم يكن المتصف به عالماً كالعامي الفطن، وعلى هذا فكل عالم فهم وليس كل فهم عالماً.⁽³⁾

ويقول أيضاً الراغب الأصفهاني في مفرداته "فقه" الفقه هو التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد فهو أخص من العلم والفقه العلم بأحكام الشريعة. يقال فقه الرجل فقاهاة إذا صار فقيهاً وفقه أي فهم فقهاً وفَقَّهَهُ أي فهمه.⁽⁴⁾

لذا نفهم أن كلمة الفقه في اللغة لا يخرج معناها من أمرين:

الأول: مطلق الفهم والعلم والثاني فهم غرض المتكلم من كلامه. يقال فقه عنه الكلام ونحوه أي فهمه.

وهذا ما ذهب إليه أحد العلماء في تعريف الفقه لغة إذ قال هو فهم الشيء الدقيق، يقال فقهت كلامك أي ما يرمي إليه من أغراض وأسرار، ولا يقال فقهت السماء والأرض.⁽⁵⁾

وفي مجال البحث عن مدلول كلمة الفقه في اللغة لا بد من التدليل عليها بما ورد في القرآن الكريم وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

أولاً: القرآن: قال تعالى: (ما نفقه كثيراً مما تقول) سورة هود، الآية (91). أي لا نفهم، وقال تعالى (ولكن لا تفقهون تسبيحهم) الإسراء/ 44، أي لا تدركون، وقال تعالى (ليتفقهوا في الدين) التوبة/ 22 أي ليكونوا علماء به. ثانياً من السنة: دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل" (رواه البخاري ومسلم).⁽⁶⁾ أي فهمه معناه وتأويله. وقوله صلى الله عليه وسلم "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين". *

2/ تعريف الفقه اصطلاحاً:

أطلق الفقه أولاً فأريد به جميع الأحكام الدينية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، فجاء تعريف الإمام أبي حنيفة بهذه الشمولية إذ قال: الفقه هو معرفة النفس ما لها وما عليها" (رواه البخاري).⁽⁷⁾ فهذا تعريف داخل فيه علم الأحكام الاعتقادية كوجوب الإيمان بالله تعالى والأحكام الوجدانية "الأخلاقية" كوجوب الصدق، والأحكام العملية المتعلقة بالعبادات والمعاملات كوجوب الصلاة والصوم وإباحة البيع.⁽⁸⁾

ثم طرأ تغيير على إطلاق لفظ الفقه بمعناه الاصطلاحي فصار يطلق على العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين، يقول ابن خلدون في مقدمته "الفقه معرفة أحكام الله في أفعال المكلفين بالوجوب والحذر والندب والكراهة والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه".⁽⁹⁾

بهذا التعريف يكون الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية، النظر والاجتهاد في الأدلة الشرعية ولهذا قال بعض العلماء في تعريف الفقه بمعناه

الاصطلاحي الشامل، بأنه "العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية بالاستدلال".⁽¹⁰⁾

كما أطلقوا كلمة الفقه على هذه الأحكام نفسها.⁽¹¹⁾ وهذا هو المراد في نحو قولك: درست الفقه الإسلامي وهذا هو المعنى الثاني للفقه. وعلى هذا يعرف الفقه بأنه "مجموعة الأحكام العلمية المشروعة في الإسلام".⁽¹²⁾

بهذا التعريف لكلمة الفقه، خرجت من مفهومه الأحكام الاعتقادية والأخلاقية، وصار مدلوله قاصراً على الأحكام العملية أي على العبادات والمعاملات كما قلنا وخرج أيضاً من مفهوم الفقه حسب التعريف المختار الأحكام التي لا تؤخذ بالاستدلال أي بطريق النظر في الأدلة التفصيلية والبحث والاجتهاد فعلم المقلدين بالأحكام لا يسمى فقهاً لأنه غير مكتسب عن طريق النظر والاستدلال، كما لا يسمى صاحبها فقيهاً.⁽¹³⁾

3/ تعريف الفقه بمعنى أعمق وأدق:

نجد الكثيرين من المتخصصين في الدراسات الإسلامية يحصر فهمه لكلهم الفقه الإسلامي في المعنى الاصطلاحي المختار أي فقه النص أو الفقه الشرعي وبهذا الفهم القاصر يسقط فقه الواقع وما يستجد في حياة الأمة من قضايا كثيرة وغير المستجدة منها التي في حاجة لفقه عميق وأدق وفهم سديد لتنزيل ما جاء في شرع نبينا صلى الله عليه وسلم في واقع حياة الأمة الإسلامية كلها بل وما يطرأ من قضايا جديدة في حياة المجتمع الإسلامي فالفقه ليس قاصراً على فقه النصوص الذي ذهب إليه أئمة الفقه وجعلوا أبواباً لكل فرع من أحكام الشريعة الإسلامية، بل الأمر أوسع وأشمل من ذلك.

يقول عمر عبيد حسنه: "ولعل الفقه الحقيقي هو امتلاك القدرة على تحقيق المناط بالمصطلح، أو القدرة على تجريد النص من قيد الزمان والمكان

والاجتهاد في تنزيله على واقع الناس ومعالجته لمشكلاتهم واستشرافه لمستقبلهم، فقد باتت مقولة الإمام مالك رحمة الله المبكرة "لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، مقولة مشهورة لصالح الأمة الإسلامية".
(14)

فليس الفقه الذي نقصده هنا هو حفظ كتاب وسرعة استذكار مسائل مع استمرار العجز عن توليد مثال غير مثال الأقدمين الذي ما يزال يتداول وينقل من كتاب إلى آخر أو من درس إلى درس آخر وقد يكون هذا متوفراً للكثير من حملة الفقه اليوم".⁽¹⁵⁾

فالأمة الإسلامية اليوم في أشد الحاجة إلى فقه جديد لحاجة العصر الآن ومتطلباته والنوازل التي حلت بالأمة، في كل شأن من شئون، حياتها. لذلك نرى أنه لابد من إعادة طرح مفهوم الفقه من جديد والخروج به عن المعنى الاصطلاحي أو المدلول الاصطلاحي والعودة به إلى مفهومه الشامل، إلى مدلول الفقه الحضاري الذي يشمل الأبعاد الحضارية بكل فضاءاتها فيكون هناك مناهج استنباط أو علوم فقه تربوي وسياسي ومجتمعي واقتصادي ومعرفي بشكل عام ليغطي جميع شعب المعرفة وجوانب الحياة ولا يقتصر على الجانب التشريعي فقط.⁽¹⁶⁾

4/ علاقة الفقه بالشريعة الإسلامية:

التعريف بالشريعة لغة واصطلاحاً: الشريعة والشرع مأخوذة من الشريعة وهي مورد الناس للاستقاء.⁽¹⁷⁾

والشريعة مشرعة الماء وهي مورد الشاربين "والشريعة" أيضاً ما شرع الله لعبادة من الدين وقد شرع لهم أي سن لهم".⁽¹⁸⁾

والشرعة والشرعية في كلام العرب بمعنى مشرع الماء وهي مورد الشاربة التي يشرعها الناس، فيشربون منها ويستقون والعرب لا تسميها شريعة حتى يكون الماء غدرًا لا انقطاع له ويكون ظاهرًا معينًا لا يسقي بالرشا. (19) فالعرب تستعمل الشريعة في الطريقة المستقيمة. قال الهروي قال ابن عرفة: الشرعة والشرعية سواء وهو الظاهر المستقيم من المذهب شرع الله هذا جعله مذهباً. (20)

الشرعية في الاصطلاح:

ما شرع الله لعباده من الدين أي من الأحكام المختلفة. (21) وسميت هذه الأحكام شريعة لاستقامتها وشبهها بمورد الماء لأن بها حياة النفوس والعقول كما أن في مورد الماء حياة الأبدان. والشرعية والدين والملة بمعنى واحد وهو ما شرعه الله لعباده من أحكام ولكن هذه الأحكام تسمى شريعة باعتبار واضعها وبيانها واستقامتها وتسمى ديناً باعتبار الخضوع لها وعبادة الله بها وتسمى ملة باعتبار إملائها على الناس. (22)

الفرق بين الشريعة والفقه:

من المهم جداً التمييز بين قولنا الشريعة الإسلامية وقولنا الفقه الإسلامي فالشرعية هي نصوص القرآن الموحى به من الله إلى رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. والسنة النبوية هي أقواله صلى الله عليه وسلم التي هي شرح وتفصيل لما أجمله القرآن وتطبيق عملي لأوامره ونواهيه وإباحته باعتبار أن كل ما يصدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم متصلاً بتطبيق الشريعة وتفسيرها ليس من عند نفسه ومن رأيه الشخصي وإنما هو بوحى من الله إليه.

أما الفقه فهو ما يفهمه العلماء من نصوص الشريعة وما يستنبطونه من تلك النصوص ويقررونه ويؤصلونه وما يقعدونه من القواعد المستمدة من دلالات النصوص.⁽²³⁾

قلنا إن الشريعة الإسلامية تشتمل على جميع الأحكام الشرعية المتعلقة بالعقيدة أو الأخلاق أو العبادات أو المعاملات، أما الفقه فلا يُعنى إلا بالأحكام العملية أي أحكام العبادات والمعاملات وعلى هذا فالفقه لا يشتمل إلا على الأحكام العملية ومن ثم فالشريعة أعم وأكثر شمولاً؛ لأنها تشتمل على جميع الأحكام.⁽²⁴⁾

5/ خصائص الفقه الإسلامي:

الفقه: هو الجانب العملي من الشريعة والشريعة كل ما شرع الله لعباده من الأحكام سواء بالقرآن أو السنة وسواء ما تعلق منها بكيفية الاعتقاد ويختص بها علم التوحيد أو بكيفية العمل ويختص بها علم الفقه ويمتاز الفقه الإسلامي بعدة مزايا أو خصائص أهمها ما يأتي:

- **الربانية:** أساس الوحي الإلهي أي يتميز الفقه عن غيره من القوانين الوضعية بأن مصدره وحي الله تعالى المتمثل في القرآن والسنة النبوية، فكل مجتهد مقيد في استنباطه الأحكام الشرعية بنصوص هذين المصدرين وما يتفرع عنهما مباشرة وما ترشد إليه روح الشريعة ومقاصدها العامة وقواعدها ومبادئها الكلية.⁽²⁵⁾ فإن نقول من خواص الفقه الإسلامي الربانية.

- **الشمولية والإحاطة:** وتميز الفقه بخصوصية أخرى هي شموله لكل جوانب الحياة روحية ومادية، فردية واجتماعية، دينية وسياسية فلا يدع

- ناحية منها إلا شرع لها وحكم فيها، من أدب المائدة (الأكل والشرب) إلى بناء الدولة وسياسة الحكم، وسياسة المال.⁽²⁶⁾
- **المرونة:** ويمتاز الفقه الإسلامي بمرونته وقابليته للبقاء بسبب وفائه بحاجات الناس ومصالحهم المشروعة. وهذه الخصيصة بالحقيقة دليل على صلاحية الشريعة الإسلامية للعموم والبقاء لأن الفقه الإسلامي، ليس إلا وجهاً من وجوه الفهم والتفسير والبيان لنصوص الشريعة وأحكامها وتطبيقاً لمبادئها وقواعدها على جزئيات الوقائع والأحداث حسب الأزمنة والأمكنة ومصالح الناس.⁽²⁷⁾
 - **الموضوعية:** ويتميز فقهاء الإسلام أيضاً بنزعة الموضوعية واتجاهه إلى البساطة والبعد عن التعقيدات الشكلية على خلاف ما عرف به القانون الروماني من نزعة ذاتية واتجاه إلى الشكلية.⁽²⁸⁾
 - **الوسطية:** ويتميز الفقه الإسلامي بنزعة الوسطية التي جنبته النظر والجموح وجعلته دائماً في موضع الاعتدال والتوازن دون جنوح إلى إحدى جهتي الإفراط أو التفريط وهذا أثر من آثار صفته الربانية فقلما يسلم تفكير البشر من الغلو أو التقصير نتيجة التأثير بالمؤثرات البيئية والزمنية التي تدفع الإنسان إلى مواجهة التطرف عادة بتطرف مثله أو أشد.⁽²⁹⁾
 - **الأخلاقية:** ويتميز الفقه الإسلامي بنزعة "الأخلاقية" التي تتخلل كل أحكامه، من عبادات ومعاملات وعقوبات وأحوال شخصية وشؤون دولية ودستورية ولهذا نجد القرآن الكريم يذيل كثيراً من أوامره ونواهيه بمثل هذا التعليل الذي لا تهضمه القوانين الوضعية ولا تلتفت إليه: {ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} التوبة (41) {ذَلِكُمْ أَزْكَى لَّكُمْ وَأَطْهَرُ} البقرة (232) }

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ { البقرة (21) إنه كان حوباً كثيراً } كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا { النساء (22).

فالقوانين الوضعية لا يهتمها الزكاة والطهر والتقوى، إنما يهتمها قبل كل شيء انتظام علاقات المجتمع الظاهرية واستقرار معاملاته ولا يفيدها كثيراً الأمر - على حساب الطهر والتقوى.⁽³⁰⁾

6/ أقسام الأحكام الفقهية:

بعد التعريف بالفقه، لغة واصطلاحاً، ثم معرفة علاقته بالشريعة الإسلامية وكذلك خصائصه، يأتي البحث عن تقسيمه إلى الأحكام الآتية⁽³¹⁾:

- الأحكام المتعلقة بعبادة الله تعالى من صلاة وصيام وغيرهما وتسمى العبادات.
- الأحكام المتعلقة بالأسرة من نكاح وطلاق ونسب ونفقة ووصايا وميراث... الخ. وتسمى بلغة اليوم الأحوال الشخصية.
- الأحكام المتعلقة بنشاط الناس الاكتسابي وتعاملهم بعضهم مع بعض في الأموال والحقوق وتصرفهم بالتعاقد وغيره، وفصل منازعاتهم بالقضاء وتسمى المعاملات ومن هاتين الزمرتين (2، 3) يتألف ما يسمى في الاصطلاح القانوني الحديث (القانون المدني).
- الأحكام المتعلقة بعقاب المجرمين وضبط النظام الداخلي بين الناس وتسمى العقوبات.
- الأحكام المتعلقة بالأخلاق والحشمة والمحاسن والمساوئ وتسمى الآداب.
- الأحكام التي تنظم علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى وتؤلف نظام السلم والحرب، وتسمى: السير (بكسر ففتح)، جمع سيرة وتسمى في الاصطلاح القانوني "الحقوق الدولية العامة".

- الأحكام المتعلقة بسلطان الحاكم على الرعية، وبالحقوق والواجبات المتقابلة بينهما ويسميا بعض الفقهاء: الأحكام السلطانية وهي من قبيل ما يسمى السياسة الشرعية.

فواضح مما سبق أن موقع هذا الحكم الأخير "السياسة الشرعية من دراسة الشريعة الإسلامية يعد حكماً من الأحكام الفقهية، وهذا ما قال به عدد من العلماء منهم الإمام الغزالي، إذ يقول: "إن نظرية الإمام ليست من المهمات، وليست من فن المعقولات فيها بل من الفقهيات (أي من الفروع) والنظريات قسماً قسم يتعلق بأصول القواعد، وقسم يتعلق بالفروع وأصول الإيمان ثلاثة: الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر وما عداها فروع والخطأ في أصول الإمامة وتعيينها وشروطها وما يتعلق بها "أي في جماع الدول والسياسيين" لا يوجب شيء منه التكفير.⁽³²⁾

7/ وإمام الحرمين الجويني (419-478هـ) (1028-1085م) يقول: "إن الكلام في الإمامة ليس من أصول الاعتقاد".⁽³³⁾

ومعه يتفق الشهرستاني (479-548هـ) (1016-1153م) فيقول: "إن الإمامة ليست من أصول الاعتقاد".⁽³⁴⁾ وابن تيمية (661-728هـ) (1263-1328م) يقول عن "الإمامة" "أنها ليست من أركان الإسلام الخمسة ولا من أركان الإيمان الستة.. ولا من أركان الإحسان التي هي أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك".⁽³⁵⁾

ويرى د. القرضاوي في كتابه "فقه الدولة" تقصير الناس في فهمهم لفقه الدولة فيقول: "وهو فقه قصر فيه المسلمون كثيراً في الأزمنة الأخيرة ولم يعطوه حقه من البحث والاجتهاد كما أعطوا مجالات الفقه الأخرى التي توسعت وتضخمت خصوصاً فقه العبادات. ولقد شكّا الإمام ابن القيم في

عصره "القرن الثامن الهجري" من جمود فقهاء زمانه حتى إنهم اضطروا أمراء عصرهم أن يستحدثوا "قوانين سياسية" بمعزل عن الشرع وحمل ابن القيم الفقهاء الجامدين تبعة انحراف الأمراء والحكام وشرودهم عن منهج الشريعة السمحة.⁽³⁶⁾

ويقول محمد سعيد العوا "تناولنا في عدد من الفصول السابقة بعض المسائل التي تبرز فيها حاجتنا إلى فقه جديد في المجال السياسي والباحثون المعنيون بهذا الأمر يعلمون أن الفقه السياسي الإسلامي، أوفقه القانون العام لم يحظ بالعناية نفسها التي نالها فقه المعاملات أو فقه القانون الخاص، فضلاً عما ناله فقه التدين المحض، فقه العبادات - من عناية الفقهاء على مر التاريخ.⁽³⁷⁾

إن الأمة الإسلامية ليست أمة سائبة بل هي أمة ملتزمة بعقيدة وشريعة وإن الفقه هو الذي يضبط الدورة الحضارية للأمة بأحكام الشرع حتى يكون إيقاعها الحضاري وفق ما يريده الإسلام ويأمر به حتى تكون حركتها للإسلام وبالإسلام.

وليس الفقه - إذن - خاصاً بالأحكام الفردية والأسرية بل هو يشمل الحياة الاجتماعية والسياسية والدستورية والمالية والدولية وسائر مجالات الحياة.⁽³⁸⁾ ساق الباحث آراء الكثير من علماء الأمة قديماً وحديثاً لإثبات حقيقة أن ما يسمى بالسياسة الشرعية أو الأحكام السلطانية هي نوع أو مجال من مجالات الفقه الإسلامي بل حين يأتي الحديث عن تجديد الفقه الإسلامي سيكون إن شاء الله هناك المزيد من إثبات الحقيقة الفقهية للسياسة الشرعية.

8/ منزلة الفقه الإسلامي وأهميته:

إن للفقه الإسلامي منزلة عظيمة، لا تحد ولا تحصى بعدد كما له أهمية كبيرة، لا تحتاج إلى إعمال فكر المسلم فيها حتى يقول إنه مهم! إذ هو مستنبط من شرع رب العالمين وهو أعلم بما يشرع لعباده فلا يشرع لهم إلا ما ينفعهم ولا يضرهم.

"اعلم أن الفقه الإسلامي جامعة ورابطة للأمة الإسلامية وهو حياتها تدوم ما دام وتتعدم ما انعدم، وهو جزء لا يتجزأ من تاريخ حياة الأمة الإسلامية في أقطار المعمورة، وهو مفخرة من مفاخرها العظيمة، ومن خصائصها لم يكن مثله لأي أمة قبلها". (39)

ومن عظمة فقهنا الإسلامي أنه شمل حياة الإنسان كلها، شملها عقيدة وعبادات ومعاملات، سياسة واقتصاداً واجتماعاً ونحو ذلك.

"فالفقه الإسلامي نظام عام للمجتمع البشري لا الإسلامي فقط، تام الأحكام لم يدع شاذة ولا فاقة وهو القانون الأساسي لدول الإسلام والأمة الإسلامية جمعاء، وإن انتظام أمر دولة الإسلام في الصدر الأول وبلوغها غاية لم تدرك بعدها في العدل والنظام لدليل واضح على ما كان عليه الفقه من الانتظام وصراحة النصوص وصيانة الحقوق ونزاهة القائمين بتنفيذ أوامره مما لا يوجد الآن". (40)

فالفقه الإسلامي من مفاخر الأمة الإسلامية كيف لا وهو مؤسس على روح العدل والمساواة واحترام الحقوق الخاصة والعامة والنظام. (41)

أهمية الفقه الإسلامي:

"يوضح أهمية الفقه الحكيم الترمذي فيقول: "إن الذي يؤمر بالشيء فلا يرى زين ذلك الأمر ويُنهى عن الشيء فلا يرى شينه فهو عمي من

أمره.. ثم يقول فمن فقه أسباب هذه الأمور التي هي أمر ونهي بماذا أمر ونهى ورأى زين ما أمر وبهائه وشين ما نهى تعاضم ذلك عنده وكبر في صدره شأنه فكان أشد تسارعاً فيما أمر وأشد هرباً وامتناعاً مما نهى. فالفقه في الدين جند عظيم يؤيد الله تعالى به أهل اليقين، الذين عاينوا محاسن الأمور ومشايينها ومقدار الأشياء وحسن تدبير الله عز وجل لهم من ذلك بنور يقينهم ليعبدوه على يسر ومن حُرِم ذلك عبده على مكابدة وعسر؛ لأن القلب - وإن أطاع وانقاد لأمر الله - فالنفس إنما تخف وتتقاد إذا رأت نفع شيء أو ضرر شيء والنفس جندها الشهوات وصاحبها محتاج إلى أضدادها من الجنود حتى يقهرها، وهي الفقه". (42)

9/ مصادر الفقه الإسلامي:

سبق أن تم تعريف الفقه في هذه الورقة بأنه أحكام شرعية عملية، أي الأحكام المتعلقة بأفعال المكلفين من عبادات ومعاملات وغيره، والإنسان ما خلق إلا ليعبد الله سبحانه وتعالى. وهذه العبادات مشمولة بالفقهين الأكبر (العقيدة الإسلامية) والأصغر (عبادات ومعاملات) وهذا الفقه بجزئيه مستندٌ كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم والمقصود بمصادر الفقه أدلته التي يُستقى منها. (43)

ومن هنا عد العلماء مصادر الفقه، أي منابعه التي يُستقى منها أربعة: هي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. (44)

هذه مصادر الفقه الإسلامي التي اجتمعت عليها كلمة العلماء ثم اختلفوا في بقية المصادر الأخرى التي تسمى أحياناً بأنها مصادر تبعية وأخرى تسمى ثابتة.

أولاً- الكتاب أو القرآن:

الكتاب، أو القرآن هو كتاب الله المنزل على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا عن النبي صلى الله عليه وسلم نقلاً متواتراً بلا شبه.

ولا خلاف بين المسلمين في أنه المصدر الأول للتشريع وأنه حجة على الناس أجمعين والدليل على أنه من عند الله إعجازه. وإذا ثبت كونه من عند الله بدليل إعجازه وجب إتباعه من قبل الجميع واستفادة الأحكام من نصوصه. (45)

وهذا القرآن له أحكام متعددة، فجملة إما أن تكون هذه الأحكام أوامر أو نواهي، والمطلوب من الأمة الإسلامية أن تعبد ربها من خلال فهم كتابه وتطبيقه في واقع حياتها.

وهي لا تخرج عن الأحكام التالية⁽⁴⁶⁾:

- أحكام تتعلق بالعقيدة كالإيمان بالله واليوم الآخر وهذه هي الأحكام الاعتقادية.
- أحكام تتعلق بتركية النفوس وتهذيبها وبيان الأخلاق القويمة الواجب التحلي بها والأخلاق الرديئة الواجب التخلي عنها. وهذه هي الأحكام الأخلاقية.
- الأحكام المتعلقة بأقوال المكلفين وأفعالهم فيما عدا النوعين السابقين وهذه هي الأحكام العملية وتدخل في موضوع الفقه، وهي قسمان عبادات ومعاملات.

وقد جاء بيان هذه الأحكام في القرآن الكريم إما كلياً أي بذكر القواعد والمبادئ العامة التي تكون أحياناً لتفريع الأحكام والابتناء عليها، فالأمر

بالشورى والعدل والحكم أو إجمالياً أي ذكر الأحكام بصورة مجملة تحتاج إلى بيان وتفصيل كأحكام العبادات صلاة وصوم وحج... الخ أو تفصيلاً أي ذكر الأحكام بصورة تفصيلية لا إجمال فيها مثل أنصبه الورثة والطلاق... الخ.

10/ المصدر الثاني "السنة":

يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير، وهي بهذا المعنى مرادفة للفظ الحديث. فالسنة متى ثبتت صحتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجب التصديق بها وكذلك العمل بها، فهي المصدر الثاني بعد القرآن بإجماع علماء الأمة الإسلامية لم يشذ عن ذلك إلا من كان في قلبه زيغ ومرض. والسنة تلي الكتاب رتبة في مصدري التشريع من حيث إن بها بيان مجمله وإيضاح مشكله وتقييد مطلقه وتدارك ما لم يذكر فيه.

فالسنة مصدر تشريعي مستقل من جهة، لأنها قد يرد فيها من الأحكام ما لم يرد في القرآن، كميراث الجدة، فقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتوريث الجدة: ولكن السنة من جهة أخرى يلحظ فيها معنى التبعية للقرآن، لأنها علاوة على كونها بياناً وإيضاحاً له لا تخرج عن مبادئه وقواعده العامة حتى فيما تقرره من الأحكام التي لم يرد ذكرها في القرآن فمرجع السنة في الحقيقة إلى نصوص القرآن وقواعده العامة.⁽⁴⁷⁾

واعلم أن السنة معمول بها باتفاق من يعتد به من أهل العلم ولو خبر أحاد لقوله تعالى ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ النجم/30. وقوله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 7]. وقوله تعالى ﴿أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44]..

فالسنة تبين ما أجمل في القرآن؛ لأن الشريعة كانت تنزل تدريجاً لأجل الرفق بالأمة الأمية ومن جملة الرفق أن ينزل الإجمال ثم يأتي تفصيله وكل ذلك موجود في السنة مبين فيها.⁽⁴⁸⁾

وأحاديث الأحكام كثيرة وردت في كل الأنواع التي ورد فيها القرآن فبينت مجمله وقيدت مفصله وزادت أشياء كثيرة لم يذكرها القرآن وقد عني العلماء قديماً بجمعها ورتبها حسب الترتيب الفقهي.

هذان الأصلان - الكتاب والسنة - هما مصدرا التشريع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك يتبين أن أساس القانون الإسلامي إلهي. مصدره الله فيما نص عليه من كتاب وحديث وليست لأية سلطة حق في مخالفتها، ولا الخروج على ما ورد في نصوصها، إنما يجتهد المجتهدون فيما لم يرد فيه نص مسترشدين بما ورد في الكتاب والسنة من قواعد كلية وبذلك تخالف القوانين الوضعية، ففيها تكون السلطة التشريعية في منتهى الحرية، في تعديل قانون أو إلغائه أو تفسيره، وليس الشأن كذلك في القوانين الإلهية فحرية الفقهاء محدودة في دائرة فهم نصوص القرآن ومقدار الثقة بالحديث وعدمها لم يرد فيه كتاب ولا سنة صحيحة.⁽⁴⁹⁾

11/ المصدر الثالث "الإجماع":

بعد القرآن الكريم والسنة النبوية، وهما المصدران المتلازمان لتشريعنا الإسلامي، يأتي الإجماع الذي يعتبر با تفاق العلماء المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي.

الإجماع لغة:

عرف بأنه العزم، يقال أجمع فلان على كذا، إذا عزم عليه وقد يتعدى بدون حرف الجر، فيقال أجمع فلان على كذا بمعنى عزم ومنه قوله

تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ﴾ أي اعزموا، وقوله صلى الله عليه وسلم "لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل".⁽⁵⁰⁾

ويأتي بمعنى الاتفاق، يقال أجمع القوم على كذا أي اتفقوا عليه. وأما اصطلاحاً: فهو اتفاق المجتهدين، من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من الأمور في عصر غير عصر الرسول صلى الله عليه وسلم.⁽⁵¹⁾ والإجماع حجة قوية في إثبات الأحكام الفقهية ومصدر يلي السنة في الرتبة. ودليل اعتباره في هذه المكانة من مصدرية التشريع مجموعة آيات وأحاديث تدل على اعتبار إجماع الكلمة من أهل العلم والرأي.

فمن تلك الأدلة على اعتبار الإجماع قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ النساء: 115 وقول الرسول صلى الله عليه وسلم "لا تجتمع أمتي على ضلالة". وفي معناه أحاديث كثيرة فيضافر بعضها مع بعض ومع الآيات القرآنية وعدم الانشقاق عنها تؤلف دليلاً كافياً في حجية الإجماع في إثبات الأحكام.⁽⁵²⁾

والإجماع مصدر للتشريع ودليل من أدلة الأحكام وقد ثبت ذلك بنصوص كثيرة من الكتاب والسنة تعرف في مضامينها من كتب أصول الفقه.

الإجماع مصدر فقهي مشهود له بالصحة والاعتبار فيمكن الاستفادة منه في معرفة الأحكام الشرعية للوقائع الجديدة في وقتنا الحاضر. ومذهب الجمهور أن الإجماع حجة في الدين متعبد به ثبتت به الأحكام كما ثبتت بالنصوص الشرعية.⁽⁵³⁾

12/ المصدر الرابع "القياس":

القياس في اللغة مصدر لقاس بمعنى قدر، يقال قست الأرض بالقصبة أي قدرتها بها وقست الثوب بالذراع أي قدرته به.⁽⁵⁴⁾ وعرف أيضاً بالتقدير والمساواة.⁽⁵⁵⁾

تعريفه في الاصطلاح: هو إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها، في الحكم الذي ورد به النص، لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم.⁽⁵⁶⁾

القياس هو المصدر الرابع من مصادر التشريع المتفق عليها بعد كتاب الله وسنة رسوله الله صلى الله عليه وسلم، والإجماع والعمل به من ضرورات التشريع، إذ أن الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة محصورة وحوادث الحياة غير محصورة، فالنصوص الشرعية قاصرة عنها، ولا تفي بها فكان لابد من مصادر أخرى يلجأ إليها المجتهدون في استنباطهم للأحكام، ولذلك جعل الله القياس هو المصدر الذي تسد به الحاجة وتستوفي به الأحكام.⁽⁵⁷⁾

والقياس يأتي في المرتبة الرابعة بعد الكتاب والسنة والإجماع من حيث حجبيته في إثبات الأحكام الفقهية ولكنه أعظم أثراً من الإجماع في كثرة ما يرجع إليه من أحكام الفقه؛ لأن مسائل الإجماع محصورة ولم يأت فيها زيادة، لانصراف علماء المسلمين في مختلف الأقطار عن مبدأ الشورى العلمية العامة ولتعذر تحقيقه بمعناه الكامل فيما بعد العصر الأول كما أوضحناه. أما القياس فلا يشترط فيه اتفاق كلمة العلماء بل كل مجتهد يقيس بنظره الخاص في كل حادثة لا نص عليها في الكتاب أو السنة ولا إجماع عليها".⁽⁵⁸⁾

وبالجملة نعلم قطعاً وبقيناً أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد، ونعلم قطعاً أيضاً أنه لم يرد في كل حادثة نص، ولا يتصور ذلك أيضاً، والنصوص إذ كانت متناهية والوقائع غير متناهية وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى.. علم قطعاً: أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار، حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد.⁽⁵⁹⁾

13/ المصادر المختلف فيها:

ونعني بها المصادر التشريعية الإجمالية، التي اختلف فيها الأئمة فبعضهم يرى أنها حجة يجب العمل بها وبعضهم يرى أنها ليست بحجة، ولا يجب العمل بها.

وهذا بخلاف المصادر المتفق عليها التي ذكرناها في الصفحات الماضية. وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وإنما كان متفقاً عليها لقيام الدليل القاطع على وجوب العمل بها. وأما المختلف فيها فلم يقم عليها دليل قاطع وإنما هي غلبة الظن عند المجتهد.⁽⁶⁰⁾

ويقول مصطفى الزرقا "إن هناك مستندات أخرى شرعية لإثبات الأحكام الفقهية غير المصادر الأربعة الأساسية المتقدمة وقد دلت نصوص الكتاب والسنة على اعتبارها مستنداً صحيحاً لإثبات الأحكام. غير أن تلك المصادر إنما هي في الحقيقة تبعية متفرقة عن تلك المصادر الأربعة الأساسية. فلذا لم يعدها معظم العلماء زائدة عليها بل اعتبرت راجعة إليها.⁽⁶¹⁾

ومن أهم هذه المصادر التبعية: الاستحسان والعرف والمصالح المرسلة وهناك مصادر أخرى لمصادر الفقه الإسلامي.

الاستحسان:

في اللغة عد الشيء حسناً، وفي اصطلاح العلماء هو العدول عن قياس جلي إلى قياس خفي أو استثناء مسألة جزئية من أصل كلي أو قاعدة لدليل يقتضي هذا العدول.

العرف: ما اعتاده الناس وساروا عليه في أمور حياتهم ومعاملاتهم من قول أو فعل أو ترك، ويسمى أيضاً بالعادة على رأي كثير من الفقهاء. وبعضهم يجعل العادة وهي الأمر المتكرر، أعم من العرف فكل عرف عادة وليس كل عادة عرفاً وبعضهم يجعل العرف الأعم.⁽⁶²⁾

المصالح المرسلّة:

المصلحة المرسلّة أي المطلقة، وفي اصطلاح الأصوليين: المصلحة التي لم يشرع الشارع حكماً لتحقيقها ولم يدل دليل شرعي على اعتبارها أو إلغائها وسميت مطلقة؛ لأنها لم تقيد بدليل اعتبار أو دليل إلغاء.⁽⁶³⁾ هذه مصادر الفقه الإسلامي الأساسية والتابعة لها، فهذا إن دل إنما يدل على أن شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم صالحة لكل زمان ومكان وكلما طرأت مشكلة يوجد حل لها.

14/ نشأة الفقه الإسلامي وتطوره:

نشأة الفقه بمعناه العام أي الاعتقادي والعملي إجمالاً، كان ذلك منذ بعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. فكان الفهم أولاً أي معرفة الذات الإلهية، الذي هو أساس كل شيء وهو ما يسمى بالفقه الأكبر - العقيدة- ثم بعد ذلك الفهم للأحكام الشرعية العملية، وهو ما يسمى بالفقه الكبير، الفقه العملي. وكل ذلك مرده كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

يقول محمد علي السائيس وقد اتجه الإسلام أول مرة إلى إصلاح العقيدة فإنها الأساس الذي يبنى عليه ما عداه، حتى إذا تم له الغرض الأول أخذ فيما يليه من وضع نظم الحياة.

ومن أجل هذا ترى القرآن كان ينزل عليه بمكة - قبل الهجرة- معنياً بردهم عن الشرك ودعوتهم إلى التوحيد، وإقناعهم بصدق الأنبياء فيما يبلغونهم ويسوق لهم العبرة بالقصص عن الأمم السابقة.

صرف القرآن في ذلك ثلاث عشرة سنة حتى رسخت العقيدة في أنفس الكثيرين وتلاشت أمام نوره ضلالة الشرك ونفدت حيل المقاومين في صد المقبلين عليه بأنواع الإهانات ومختلف التدابير السيئة، ثم أذن له والمؤمنين بالهجرة إلى المدينة.⁽⁶⁴⁾

ومنذ ذلك الحين اتجه التشريع الإسلامي نحو الغرض الثاني فشرع لهم الأحكام التي تتناول كل شأن من شئونهم وتتصل بحياة الفرد والجماعة في كل ناحية من نواحيها، في العبادات والمعاملات والجهاد والجنائيات والمواريث والوصايا والزواج والطلاق.. وكل ما يتناوله علم الفقه ويدخل في واحد من هذه الأنواع.⁽⁶⁵⁾

ويقول د. وهبة الزحيلي: "وقد بدأت نشأة الفقه تدريجياً في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفي عصر الصحابة وكان سبب نشوئه وظهوره المبكر بين الصحابة، هو حاجة الناس الماسة إلى معرفة أحكام الوقائع الجديدة، وظلت الحاجة إلى الفقه قائمة في كل زمان لتنظيم علاقات الناس الاجتماعية ومعرفة الحقوق والواجبات لكل إنسان وإيفاء المصالح المتجددة ودرء المضار والمفاسد المتأصلة والطارئة.⁽⁶⁶⁾

يقول أحمد أمين "جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام بمكة ثلاث عشرة سنة، ثم أقام بالمدينة نحو عشر سنين، وهذا العصر أعنى العصر الذي عاش فيه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة هو عصر التشريع حقاً، ففيه كان ينزل القرآن بالأحكام وتصدر عنه الأحاديث مبينة لما يعرض من الحوادث وهذان المصدران - الكتاب والسنة - من أعظم مصادر التشريع الإسلامي.⁽⁶⁷⁾

15/ تطور الفقه الإسلامي:

الفقه الإسلامي هو العمل البشري لمحاولة فهم النصوص الإلهية التي يتضمنها القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية وفي ضوء هذا الفهم وحدوده يتم تطبيق تلك النصوص في الواقع العملي.⁽⁶⁸⁾

لذا من خلال الاستقراء والتتبع لتأريخ الفقه الإسلامي نجده مر بعدة أطوار:

- الطور الأول: عصر النبوة.
- الطور الثاني: عهد الصحابة عليهم رضوان الله.
- الطور الثالث: عهد التابعين.
- الطور الرابع: عهد صغار التابعين وكبار تابع التابعين.
- الطور الخامس: عهد الاجتهاد.

الطور الأول - عهد النبوة:

كانت سلطة التشريع والقضاء والفتيا في هذا الطور بيد الرسول صلى الله عليه وسلم وحده فهو المرجع في كل ذلك. وفي عهده تكامل بناء الشريعة في استيفاء نصوصها كما تقدم وقد كان لفظ "الفقه" يطلق في عصر النبوة على كل ما يفهم من نصوص الكتاب والسنة، سواء أكان من أمور العقيدة، أو التشريع العملي أو الآداب.

وكان الإسلام في مكة متجهاً إلى إصلاح العقيدة، ومكافحة الوثنية، أما اتجاهه إلى التشريع العملي فإنما كان في المدينة بعد الهجرة. ولفظ "الفقه" و"العلم" في هذا العصر كانا مترادفين في العرف الإسلامي، تدل على ذلك أحاديث عدة، والفقهاء أو العلماء من صحابة الرسول عليه الصلاة والسلام كانوا يسمون: القراء.⁽⁶⁹⁾

وقد كان الفقه في هذا العصر واقعياً لا نظرياً فإنما كان الناس يبحثون عن حكم الحوادث ويسألون عنها بعد وقوعها أو يتقاضون فيها فتعالج بالحكم الذي تقتضيه الشريعة ولم تكن الحوادث تفترض افتراضاً.⁽⁷⁰⁾ ومهما قيل في اجتهاده صلى الله عليه وسلم - نفياً وإثباتاً - فإن الحق أنه قد اجتهد في بعض المسائل التي لم يكن فيها وحي، فأحياناً يقره الله على هذا الاجتهاد، وحيناً يبين له أن الأولى غير ما ذهب إليه.⁽⁷¹⁾

الطور الثاني: عهد الصحابة عليهم رضوان الله:

انقضى عصر النبي صلى الله عليه وسلم، الذي كمل فيه التشريع الإسلامي، في عهده المكي والمدني، وفيه أخذ الصحابة الفقه والفهم من نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم. ثم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم انتقل الأمر إليهم. يقول الدكتور عبد الكريم زيدان "وقد بدأ الفقه بالنمو والاتساع في هذا الدور الذي نحن بصدد ذلك أن الفقهاء بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم واجهوا وقائع وأحداثاً ما كان لهم بها عهد في أيام النبي صلى الله عليه وسلم فكان لابد من معرفة حكم الله فيها. كما أن الحروب التي وقعت وما نتج عنها من قضايا وعلاقات بين المسلمين وبين غيرهم أثناء الحرب وبعدها أدت إلى كثرة المسائل الفقهية والفتوحات الإسلامية وما ترتب عليها من امتداد سلطان الإسلام على بلاد كثيرة واتصال المسلمين بأهل تلك البلاد ولكل بلد أعرافه

وعاداته وتقاليده ونظمه كل ذلك أدى إلى ظهور مسائل وقضايا جديدة تستلزم معرفة حكم الشرع فيها".⁽⁷²⁾

ويقول د. مصطفى الزرقا "وقد انتقلت في هذا الدور حال علماء الصحابة من طور إلى طور. فهم في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم فإن شأنهم تلقياً عنه ووعياً لما يلقيه إليهم. فلم تكن بهم حاجة إلى إعمال الفكر في تفهم الأحكام المحتاجة إلى تبصر ونظر ذلك الإعمال المسمى بالاجتهاد لأن حمل هذا العبء الفكري مع احتمال الصواب والخطأ فيه لا معنى له مع وجود من إليه المرجع في كل شئون الشريعة وأحكامها"⁽⁷³⁾. "جرى على هذا كثير من الصحابة، فكانوا يستعملون رأيهم حيث لا نص، وقد نقل إلينا المؤرخون والمحدثون والفقهاء جملة صالحة من المسائل التي استعمل فيها الصحابة رأيهم فلم يكذب يتوفى النبي صلى الله عليه وسلم حتى رأوا أنفسهم أمام أكبر مشكلة قانونية وهي من يتولى الأمر بعده صلى الله عليه وسلم".⁽⁷⁴⁾ وأيضاً ورد في الموسوعة الكويتية "وهذا العهد يخبر بكثرة الأحداث التي جاءت بعد عهد النبوة لكثرة الفتوحات واختلاط المسلمين بغيرهم من الأمم التي لهم أعراف لم تكن معروفة عند العرب ولا بد من معرفة حكم الله في هذه الحوادث الجديدة ولأنه كما كررنا مراراً ليس هنالك حادثة إلا ولها حكم شرعي وكان هذا العهد يتميز بوجود صحابة عرفوا بالفقه".⁽⁷⁵⁾

17/ الطور الثالث - عهد التابعين:

شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من أكمل الشرائع وأتمها بل أفضلها على الإطلاق، شريعة جاءت ملائمة ومواكبة لكل عصر من العصور ولكل زمان من الأزمنة والأمكنة، شريعة كتب الله لها التطور، فهي قابلة لحل أي

مشكلة تطرأ في حياة الأمة الإسلامية. لذا جاء هذا الدور من التطور في الفقه الإسلامي بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الصحابة الكرام. يبدأ هذا الدور من نهاية عصر الخلفاء الراشدين أي سنة 41 هـ إلى أوائل القرن الثاني للهجرة أي قبيل سقوط الدولة الأموية.

وقد سار الفقه في هذا الدور على نهج الصحابة في الفقه، لأن التابعين تلقوا الفقه عنهم، وساروا على مناهجهم في استنباط الأحكام، فكان فقهاء هذا العصر يرجعون إلى الكتاب والسنة ثم إلى الاجتهاد بالرأي بأنواعه ناظرين إلى علل الأحكام ومراعاة المصلحة ودفع المفسدة.⁽⁷⁶⁾

ويقول الشيخ مصطفى الزرقا في هذا الدور الثالث للفقه الإسلامي "هذا الدور كان فاتحة عهد تأسيسي للفقه الإسلامي. فقد رأينا أن علماء الصحابة في أوائل عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه تفرقوا في الأقطار واستوطنوا مختلف الأمصار، بعد أن كان عمر لا يمكنهم أن يبرحوا المدينة لكي يستشيرهم في النوازل".⁽⁷⁷⁾

وقد حمل هؤلاء الصحابة إلى مواطنهم الجديدة في الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحكام الشريعة وتخرج على أيديهم طبقة التابعين في مختلف البلدان.⁽⁷⁸⁾

وجاء في الموسوعة الفقهية وهذا الطور امتداد لعهد صغار الصحابة، وقد اشترك أكثرهم في حروب الفتنة ولكن هذا العهد تميز بوجود مدرستين: إحداهما بالحجاز، والأخرى بالعراق. فأما مدرسة الحجاز فكان اعتمادها في الاجتهاد على نصوص من كتاب وسنة، ولا تلجأ إلى الأخذ بالرأي إلا نادراً، لوفرة المحدثين هناك إذ هو موطن الرسالة. أما المدرسة الأخرى وهي مدرسة

العراق. فكانت تلجأ إلى الرأي كثيراً والرأي عندهم يرجع إما إلى القياس الأصولي. وإما رد المسائل المستحدثة إلى قواعد الشريعة العامة". (79)

18/ الطور الرابع - عهد صغار التابعين وكبار تابع التابعين:

تستجد النوازل والحوادث في حياة الأمة الإسلامية فينتطلب الأمر الاجتهاد والفهم في شرع الله لإيجاد الفتوى من أجل معرفة حكم الله في هذه النوازل. فجاء هذا الدور أكثر استحداثاً لفقه جديد. يقول مصطفى الزرقا "في هذا المدى الواسع تضخم الفقه جداً ونهض نهضته الرائعة بعد عهده التأسيسي السابق.

ونشأت في هذا الدور الواسع مذاهب واجتهادات فقهية جمة منها المذاهب الأربعة، وكثير غيرها. وقد اشتد في أوائل هذا الدور الخلاف بين مدرستي الرأي والحديث، ثم استقر فيه اعتبار الرأي طريقة فقهية صحيحة بحدودها وأصولها الشرعية التي أوضحها أصحابها ودفعوا بها عن هذه الطريقة الشبهات بما يبعدها عن معنى القول بالتشهي والهوى المجرد عن الدليل الشرعي". (80)

ويقول عبد الكريم زيدان "يبدأ هذا الدور من أوائل القرن الثاني الهجري ويمتد إلى منتصف القرن الرابع وقد نما الفقه في هذا الدور نمواً عظيماً وازدهر ازدهاراً عجيباً ونضج نضوجاً كاملاً وأتى ثماراً طيبة للناس.. وزود الدولة الإسلامية بالأحكام القانونية لتنظيم مختلف أمورها وشئونها قروناً عديدة فسعد الناس بتلك الأحكام ما شاء الله لهم أن يسعدوا". (81)

وفي أول القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع الهجري وهو الدور الذهبي للاجتهاد، لمع في الأفق ثلاثة عشر مجتهداً دونت مذاهبهم، وقلدت آراءهم وهم سفيان بن عيينة بمكة ومالك بن أنس بالمدينة وأبو حنيفة وسفيان الثوري

بالكوفة والأوزاعي بالشام والشافعي والليث بن سعد بمصر وأحمد بن حنبل وداؤود الظاهر وابن جرير الطبري ببغداد.⁽⁸²⁾

وفي أواخر هذا الطور بدأت تظهر المذاهب الفقهية المتميزة كما أن هذا الطور شهد تطور التدوين، فبعد أن كان التدوين مختلطاً بدأ يأخذ طريق التنظيم.⁽⁸³⁾

19/ الطور الخامس - عهد الاجتهاد:

رأينا في الدور الرابع، كيف أن الفقه الإسلامي ازدهر ونما نمواً عظيماً، بل في هذا الدور حصل ما يسمى بالترف الفقهي، إذ أصبح الفقهاء يفترضون فيه قضايا فقهية قد تقع في المستقبل ثم يذكرون الفتوى لها. كالذي ألجأ حيوان مفترس إلى رأس شجرة كيف يصلي، أو من أخذت منه ملابسه فصار عرياناً كيف كذلك يؤدي صلاته⁽⁸⁴⁾.

ثم جاء هذا الدور الذي يعتبر، أن الفقه فيه شهد تراجعاً عما كان عليه في بدايته وقريباً من نهايته.

يقول عبد الكريم زيدان "يبدأ هذا الدور من نهاية الدور الرابع إلى سقوط بغداد سنة 656 هـ وهو دور ركود الفقه فقد رأينا في الدور الرابع كيف أن الفقه في نمو دائم وازدهار مستمر وحيوية دافقة. وكان من ورائه فقهاء عظام يمدونه بأسباب نمائه وازدهاره وحياته ولكن الفقه ما بقي على حالته هذه فقد اعتراه الضعف والركود والتوقف عن سيره الأول شيئاً فشيئاً والفقهاء جنحوا إلى التقليد والتزام مذاهب معينة لا يحددونها ولا يميلون"، حتى وصل بهم الحال إلى الإفتاء بسد باب الاجتهاد.⁽⁸⁵⁾

ويقول مصطفى الزرقا: "في هذا ركبت حركة الاجتهاد، وأخذ الراغبون في الفقه إلى مذاهب أولئك المجتهدين السابقين وخاصة منهم الأئمة الأربعة.

وتمركز كل مذهب من تلك المذاهب الأربعة في قطر أو أقطار. وتخرج في كل مذهب فقهاء عظام تناولوا المذهب بالتدوين والتتقيح والترتيب".
مع هذا الركود الذي حصل للفقه الإسلامي في القرن الخامس والسادس، ثم إلى يومنا هذا لكن مع ذلك هنالك الكثير من العلماء اجتهدوا وجاءوا بفقه وفهم لكثير من القضايا التي استجدت في حياة الأمة. وهكذا سيظل الأمر طالما كتاب الله موجود وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم هما. المصدران اللذان لا يبلغان من كثرة الأخذ والرد.

"يتناول الفقه الإسلامي جميع المسائل التي تواجه الإنسان في حياته الشخصية والدينية والاجتماعية والاقتصادية ويضع القواعد التي تنظم حياته، فهو يبحث في الفرائض الدينية والأحوال الشخصية والمعاملات الاقتصادية، وفي الجرائم وعقوبتها، وقد مر الفقه بتطورات هامة، وأنتج حركة رائعة من حيث ضخامة الإنتاج وعدد العلماء والفقهاء وابتكار الأساليب في الاجتهاد والتعبير اللغوي والمصطلحات، ووضع القواعد التي تسير تغير الظروف، وتطور المجتمع والحق إن إنتاج المسلمين في الفقه من أقوى الأدلة على خصب الثقافة الإسلامية.⁽⁸⁶⁾

تجديد الفقه الإسلامي:

تجديد الفقه أصبح ضرورة من ضروريات هذا العصر، خاصة بعد أن بعدت الأمة الإسلامية عن الاهتمام بالعلم الشرعي ومدارسه وانكباب أبنائها على العلوم المادية والاهتمام بها أكثر من العلوم الشرعية، مما أدى ذلك إلى فشو الجهل وتخلف الأمة في شتى ميادين المعرفة.

لذا إذا لم تغير الأمة الإسلامية من حالها هذه ويلجأ علماءها إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وتطبيقه في واقع الحياة ثم القيام

بالاجتهاد فيما يستجد ويقع من نوازل لتعطلت حياة الأمة، ثم ستصبح من بعد ذلك أمة جاهلة بكتاب ربها بل تكون حادت عن الغاية التي من أجلها خلقها الله سبحانه وتعالى وهي عبادته {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} الذاريات (56)

ما المراد بكلمة تجديد؟

التجديد في اللغة: "تجدد الشيء يعني صار جديداً وجدده أي صيره جديداً، والجديد نقيض القديم فيقال "بلى بيت فلان، ثم أجد بيتاً من شعر أي أعاد بناءه ويقال جدد الوضوء أي أعاده وجدد العهد أي كرره وأكدته⁽⁸⁷⁾. وفي الاصطلاح الشرعي عرفه الشيخ القرضاوي قائلاً: "إن التجديد لا يعني أبداً التخلص من القديم أو محاولة هدمه بل الاحتفاظ به، وترميم ما بلي منه، وإدخال التحسين عليه ولو لا هذا ما سمي تجديداً لأن التجديد إنما يكون للشيء قديم"⁽⁸⁸⁾. وعرف أيضاً: "تجديد الدين عند العلماء معناه إحياء ما اندثر منه وتوجيه الناس إلى العمل بما ترك من شعائره"⁽⁸⁹⁾. وجاء في الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" (رواه أبو داود) والمراد بتجديد الدين في هذا الحديث تأكيداً⁽⁹⁰⁾ لما سبق إحياء معالمه العلمية، والعملية التي أبانتها نصوص الكتاب والسنة وفهم السلف⁽⁹¹⁾.

ومما سبق يتبين أن التجديد في أصل معناه اللغوي وفي استعماله النبوي يدل على الإحياء والبعث والإعادة. ولذا لا يخرج التجديد عن ثلاث معان يستلزم كل واحد منها الآخر.

الأول: إن الشيء قد كان في أول الأمر موجوداً أو قائماً.

الثاني: إن هذا الشيء أتت عليه الأيام وصار قديماً.

الثالث: إن ذلك الشيء قد أعيد إلى مثل الحالة التي كان عليها قبل

أن يبلى.

مفهوم التجديد المنشود:

التجديد الذي نريده بل نتمناه لديننا الإسلامي، هو إعادته في نفوس الناس كما كان أو قريباً منه عندما كان عليه عند جيل خير القرون الذين ذكرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلاً: "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ... والخير في أمتي إلى يوم الدين".

ليس المقصود بالتجديد هو الإتيان بشيء جديد فالشريعة لها ثوابت كما لها متغيرات وهذا الذي جعلها صالحة لكل زمان ومكان وجعلها خير شريعة جاء بها خير رسول صلى الله عليه وسلم "الشريعة الإسلامية ذات المصدر الإلهي اشتملت على أحكام ثابتة لا تتغير وأحكام قابلة للتغير والتطور، تحقيقاً لمبدأ مرونة الشريعة وإعمالاً لعقول علماء الأمة وانسجاماً مع تغير الأعراف والمصالح، ووفاء لحاجات الناس لتصبح الشريعة صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان⁽⁹²⁾.

"ولعل أول ما نحتاجه في هذا الصدد هو تقديم اجتهادات جديدة في المسائل القديمة بما يتفق مع تغير الظروف المكانية والزمانية وهذا حدث كثيراً مع الإمام الشافعي، فالاجتهاد حركة دائمة مستمرة والآراء الاجتهادية أياً

كانت منزلة أصحابها من الفقهاء لا يجوز إسباغ صفة الثبات عليها فالثبات لنصوص الكتاب والسنة دون غيرهما. أما الاجتهاد فينبغي أن يساير الواقع المتغير دوماً حتى يحقق مقاصد الشريعة، أما تجميده واقتصار الدراسات الفقهية على نقل أقوال السابقين وحفظها وتكرارها فهو من أهم أسباب توقف النمو في حياة الأمة الفكرية عموماً والفقهية خاصة⁽⁹³⁾.

"وفي ضوء هذا المفهوم للتجديد ننظر إلى فقهاء الإسلام في هذا العصر الذي أصبح طابعه التغير والتغير السريع".

إن التجديد الذي يحتاج إليه الفقه الإسلامي اليوم له طرائق أو مظاهر شتى، بعضها يتعلق بالإطار والشكل وبعضها يتعلق بالمضمون والمحتوى وينبغي أن نلقي الضوء عليه حتى تتضح معالمه.

من هذا المنطلق نقول أن الحياة كلها في حاجة إلى التجديد في كل شأن من شؤون حياة الأمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية بل منهج حياتها كلها.

"ويمكن القول أن التوجه صوب دراسة حركات التجديد والإصلاح ومناهجها وإعادة تقويمها ونقدها وبيان الإصابات التي لحقتها يكون ذلك بياناً وهدى وموعظة ووقاية وإغراء بالتجديد والاجتهاد أمر يبشر بالخبر وبمستقبل واعد لحركة الوعي الإسلامي المعاصر في حراكها العلمي والمعرفي⁽⁹⁴⁾.

مجالات التجديد:

بالنسبة لأحكام العبادات كالصلاة، والصوم، والحج، والزكاة فهذه ليست بحاجة إلى تجديد، لأنها كلها ثبتت بنصوص من القرآن الكريم أو سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وستظل بهذه الصورة التي ثبتت بها في كل زمان وفي كل عصر إلى أن يرث الله الأرض وما عليها.

"فلا يصح تغيير أعداد وأحوال الفرائض، من صلاة وصيام وحج وزكاة لأنها شرعت بقصد تعبدية وتظل مطلوبة على النحو الذي شرعه الشارع لكن يصح تغيير بعض كفايات العبادة كأداة الصلاة في وسائل النقل الحديثة من طائرة كأداء أو سيارة أو في القمر الصناعي أو المحطة الفضائية على النحو الممكن من غير قيام ولا اتجاه نحو القبلة"⁽⁹⁵⁾.

ويمكن النظر في ثبوت الهلال بالصورة الحديثة أي معرفة أهل الإحصاء الجوي وبعض الأمور التي تتعلق بما يفطر الصائم أو لا يفطره. وكذلك أداء مناسك الحج يمكن التيسير فيها على الحجاج بسبب مشقة الزحام ولاسيما في أوقات زمن الجمرات، ويؤخذ في أحكام الزكاة بما توصلت إليه ندوات هيئة الزكاة المعاصرة في تطوير ومساعدة الفقراء والمساكين من طريق تأسيس مصحات أو مراكز طبية مملوكة لجماعة من الفقراء والمساكين.

وأما فيما يتعلق بأحكام الأسرة من تجديد أو (الأحوال الشخصية) فإن الدين الإسلامي اهتم بالأسرة اهتماماً بالغاً فالمطلع في كتاب الله يجد الكثير من الآيات التي وردت في سورة البقرة أو النساء أو النور أو الطلاق وغير ذلك من آيات وأحاديث نبوية حفلت بالحديث عن أحكام الأسرة ومكانة الأسرة في المجتمع الإسلامي، فبوجودها يوجد المجتمع القوي ويعدمها يزول المجتمع.

لذا "فلا يجوز المساس فيها بنظام التعاقد الشرعي، بإيجاب وقبول في مجلس واحد وبحضور شاهدين عدلين ولا بالطلاق فهو حق للرجل إلا إذا فوض الأمر للمرأة بتطبيق نفسها في الحال أو المال". والمستقبل.. ولا يقبل

القول بعدم وقوع الطلاق حال الحيض ولا حاجة للإشهاد عليه أو على الرجعة⁽⁹⁶⁾.

فالتجديد لأحكام الأسرة ليس الإتيان بجديد فيما يتعلق بأحكامها وإنما إعادة الناس إلى الأحكام التي اندثرت فيما يتعلق بالزواج أو الخلل الذي يقع فيه الكثير من أفراد المجتمع، سواء ما يتعلق بمقدمة الزواج الخطبة أو اختيار المرأة وفق الهدى النبوي الشريف وهو الحض على المرأة الصالحة، أو ما يتعلق بعقد الزواج الذي كثيراً ما يتم بصورة غير شرعية كالزواج بدون ولي أو في العدة أو العقد على امرأة واحدة من قبل زوجين ونحو ذلك الكثير.

وأما المعاملات المالية:

قد اهتمت الشريعة الإسلامية بالمال اهتماماً بالغاً، وحضت المرء المسلم على أن يتحرى الحلال كما نهته عن الكسب الحرام، كل ذلك ورد في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم نصوصاً واضحة وصريحة فيما أحل الله أو نهى عنه والسنة كذلك تحل ما أحل الكتاب وتحرم ما حرمه ثم جاء فقهاء الأمة الإسلامية وفصلوا القول وذكروا الأصول والقواعد لكل ذلك.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي "وأما أصول المعاملات فلا يجوز تجاوزها كالتراضي في العقود والوفاء بالعقود، والتزام كل طرف بما وجب عليه وضمان الضرر المترتب على الآخرين بفعل الشخص والتقييد بالشروط الشرعية وعدم مخالفة النواهي، وحماية الحقوق وسد ذرائع الفساد ومنع التعسف في استعمال الحق في علاقات الجوار ونحوها، وسريان الإقرار على

نفس المقر، ولا مانع من التجديد في أوضاع المعاملات عرفاً إذا لم تخالف مقتضى العقد، ولا أصول الشرع⁽⁹⁷⁾.

من التجديد في المعاملات المالية التي نحن معشر المسلمين في حاجة إليه هو التعامل مع الدول غير الإسلامية أوروبية وغيرها فهذه الدول لا تتعامل إلا بالربا وإذا اقترضت الدول الإسلامية منها لا يتم ذلك إلا بالفوائد الربوية ونحن نعلم يقيناً أن الربا محرم ولم ينسخ وغير ذلك من المعاملات المالية الكثيرة.

وكذلك هنالك معاملات استحدثت في حياة الأمة الإسلامية، منها عقود التأمين سواء كان تأميناً تجارياً أو ما يتعلق بالحياة أو ما بعد الموت أو التأمين الصحي وغير ذلك، وكذلك عقود البيع بالتقسيط التي انتشرت في المجتمع بصورة أوسع وغير ذلك الكثير من العقود المستحدثة في حاجة إلى التجديد.

والضابط لكل هذا التجديد في المعاملات المالية يتم فيه الرجوع إلى سلف هذه الأمة الذين فقهوا كتاب ربهم وسنة نبيهم فيما شرعه لهم. أما السياسة الشرعية:

"موضوع النظام السياسي للدولة الإسلامية أحد الموضوعات، بالغة الأهمية التي تقتضي من أهل التخصص العناية ببذل الوسع كله لتقديم فقه جديد متكامل يعين الأمة الإسلامية على العيش - سياسياً - في ظل عقيدة الإسلام وشريعته".

وقد نال هذا الجانب من جوانب الفقه الإسلامي من عناية الفقهاء التقليديين والزعماء الدينيين - تاريخياً - عناية أقل بكثير مما يستحقه وكان

الحكم الفعلي يمضي في جانب والفقه السياسي يقف في جانب آخر، أحياناً لا يكثر بما يفعله الحكام وذوو الجاه والنفوذ والسلطان⁽⁹⁸⁾.

يقول الشيخ القرضاوي وهو يتحدث عن "فقه الدولة" وهو فقه قصر فيه المسلمون كثيراً في الأزمنة الأخيرة ولم يعطوه من البحث والاجتهاد كما أعطوا مجالات الفقه الأخرى التي توسعت وتضخمت وخصوصاً فقه العبادات⁽⁹⁹⁾.

وتقول الأستاذة حليلة بوكروشة "فقد أحاطت بالفقه الإسلامي في بعض أدواره التاريخية عوامل سياسية واجتماعية وعلمية تضخم على أثرها فقه العبادات والمعاملات على حساب فقه السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية كما تغيرت بفعل تلك العوامل تركيبة المنظومة الفقهية فأصبح التقليد قاعدة والاجتهاد استثناء الأمر الذي ترك آثاراً سلبية على العقل الفقهي على مستوى المنهج والإنتاج"⁽¹⁰⁰⁾.

"لقد كان لاستحكام التقليد وظهور دعوى غلق باب الاجتهاد الأثر البالغ في حركة نمو الفقه الإسلامي عموماً لكن درجة التأثير اختلفت باختلاف الموضوعات الفقهية، فقد استمر فقه الفرد - عبادات، معاملات - على ما أصابه من جمود ضمن الممارسة اليومية للمسلمين واستمر الوعي به وتدريبه للمتعلمين، في حين إن فقه الدولة "اقتصاد، سياسة، وإدارة... الخ" ضعف وعي المسلمين به وأصبحت تصورات كثير من العلماء في عصر الإمام الشوكاني يحكمها إما تبرير الواقع والخضوع له، أو رفضه واعتزاله"⁽¹⁰¹⁾.

أما الإمام الشوكاني فإن ممارسته للعمل السياسي، وتولييه لمنصب القضاء العام، منحاه فرصة المشاركة في تخطيط وتنفيذ برامج الدولة

السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، الأمر الذي جعل فكره الفقهي على قضايا المجتمع العامة ومن ثم ينعكس على إنتاجه الفقهي الذي لم يتوقف عند حفظ وشرح التراث السياسي والاقتصادي الموروث بل تعداه إلى صياغة برامج ميدانية إصلاحية تسير على أساسها شؤون الدولة العامة وهذا البعد الجديد الذي أعطاه الشوكاني لفقهه جعله ينتقل من فقه الكتب إلى فقه البرامج والمؤسسات⁽¹⁰²⁾.

لذا لا مانع من التجديد فيما يتعلق بفقه السياسة الشرعية بل التجديد لهذا الشأن أصبح أشد ضرورة، ذلك نسبة لما نراه ما حصل لمفهوم فقه السياسة من جهل عظيم عما كان عليه سلف الأمة الإسلامية وعلى وجه الخصوص العهد الراشدي، أولئك الذين فقهوا تمام الفقه كيف يسوسون المسلمين وذلك من منطلق كتاب الله وعلى منهاج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعاشت الأمة الإسلامية أسمى حياتها في ظل الخلافة الإسلامية، لأن في تطبيق شرع الله كل العدالة والحرية والمحافظة على كل الحقوق والواجبات، لا ظلم ولا جور إذ كان المنهل الذي نهل منه هؤلاء لقيادة الأمة هو المنبع الصافي "الوحي" من غير اختلاط أو إدخال مفاهيم أخرى كالديمقراطية والحرية المطلقة التي في دول الغرب وصلت إلى إعطاء الحريات المطلقة من غير تقييد بقيم وأخلاقيات المجتمع فوصل الأمر إلى إعطاء الناس حريتهم حتى فيما يسمى بالشذوذ الجنسي الذي أصبح له قانون يقوم بحمايته.

بل ليس هنالك صراع على السلطة أو على الحكم لأنها أمانة وهم يعرفون حكم من يسعى لها أو يتولى أمر الناس لذا لا صراع حزبياً أو طائفيّاً عليها عكس ما نراه اليوم وهو الصراع على كرسي الحكم ولو كلف ذلك أن

يكون على حساب الدين أي إسقاط شرع الله وعدم التقيد بالدين في أمر السياسة.

والصراع الآن على أشده فيما يسمى في هذه الأيام بالربيع العربي، رأينا ذلك في تونس والجزائر وليبيا ومصر الآن.

فهؤلاء أي أصحاب الحركات الإسلامية يريدون أن يحكموا أو يسوسوا الناس بكتاب الله مع التحلي الشديد بهذا الفقه وفي الجهة الأخرى يوجد أعداء هذا الدين من علمانيين وغيرهم لا يريدون أن يحكم فيهم كتاب الله أو لا يريدون أن يتدخل الدين في السياسية.

فالتجديد المنشود فيما يتعلق بهذا الفقه يتلخص في الآتي:

أولاً: الحاكمية التي ينبغي أن تكون لله الواحد الأحد، فهذه ينبغي أن يتم فهمها ثم تطبيقها في واقع الحياة ومن ثم كيفية اختيار الحاكم، والاختيار هذا يكون وفق الشروط التي ذكرها العلماء.

ثانياً: البيعة أي مبيعة الحاكم الذي تم اختياره، والبيعة هي عبارة عن عقد أو عهد وميثاق ينبغي أن يلتزم به الحاكم والمحكوم فهي أهم وأعظم مما يسمى بالعقد الاجتماعي، الذي سمي فيما بعد بالديمقراطية⁽¹⁰³⁾.

ثالثاً: الشورى التي تعتبر كذلك بأنها أهم شيء يدار به الحكم بل بها تحل مشاكل الأمة كلها وهي من الأمور التي أكد عليها كتاب الله

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ آل عمران (159)

وفعلها رسوله الله صلى الله عليه وسلم في أكثر من موضع⁽¹⁰⁴⁾.

رابعاً: وضع دستور للأمة الإسلامية مرجعه كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث لا يكون تعبيراً عن أهواء البشر وأخطائهم

كاختلاط القانون الإسلامي بالقوانين العلمانية ويجب كذلك الالتزام بهذا الدستور من قبل الحاكم والمحكوم.

خامساً: ينبغي تجديد فقه عزل الحاكم أي يفهم الناس متى ينبغي عزل هذا ومتى يتم الخروج عليه وليس هذا الأمر متروكاً لأي فئة من الناس أو أي أحد يخرج على الحاكم، لأنه لا يريد هذا الحاكم، وهذا الأمر أي الخروج على الحاكم أصبح اليوم من أكبر مشاكل الأمة بل المجتمعات الإسلامية كما نرى الآن حين خرج الناس على الحكام الطغاة ماذا فعلوا بهم الموت والسجون والدمار نموذج الآن الشعب السوري.

سادساً: تجديد فقه معاملة الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول غير الإسلامية وذلك في كل شأن من حياتها فالعلاقات الدبلوماسية أو المعاملات المالية كتعامل الدول غير الإسلامية بالفوائد الربوية وغير ذلك الكثير.

وأخيراً نقول إن الأمة الإسلامية اليوم في أشد وأمس الحاجة إلى أن تجدد في فقه شؤون حياتها كلها، عقيدة، شريعة، وعبادات ومعاملات وفقه أسرة ونحو ذلك.

يقول القرضاوي "والتجديد للدين ليس فكراً فحسب كما هو مفهوم الكثيرين عندما يذكرون التجديد ويتحدثون عنه، فلا يكاد يدور بخلداهم إلا تجديد الاجتهاد وإيقاظ العقل المسلم لمواجهة تطورات الحياة ولا ريب أن تجديد الفكر، وإحياء الاجتهاد وتصحيح الفهم تأتي في طليعة التجديد المنشود فإن العلم يسبق العمل، والفكرة تسبق الحركة⁽¹⁰⁵⁾.

النتائج والتوصيات

النتائج:

➤ نسبة لتقشي الجهل في حياة الأمة الإسلامية، بحيث أبعدتها عن الفهم الصحيح لدينها وجعل أبنائها فرقا وشيعا، وأقعدتها حضارياً وكانت في يوم من الأيام الأمة العالمة والمتحضرة فإذن لابد من فقه جديد حتى تنهض حضارياً مرة أخرى، إذن هي في أشد الحاجة إلى فقه جديد يناسب واقع حياتها.

➤ الفقه الإسلامي فقه يمتاز بالموضوعية والشمولية والمرونة وكذلك الوسطية كما أنه فقه قابل للبقاء وليس للاندثار وذلك للوفاء بحاجات الناس ومصالحهم المشروعة.

➤ الأحكام الفقهية ليست هي المحصورة في أحكام العبادات صلاة وصوم وزكاة وحج أو المعاملات المالية بل هي أكثر من ذلك كأحكام فقه الأسرة وأحكام السياسة الشرعية والأخلاق بل هنالك أحكام تتعلق بالعلاقات الدولية الأخرى غير المسلمة.

➤ الفقه الإسلامي فقه متطور ومتجدد بل قابل لحل أي نازلة تطرأ في حياة الأمة الإسلامية، وذلك يتم بالرجوع إلى تلك المصادر الأساسية والتبعية.

➤ الفقه الإسلامي له مكانة عظيمة ومهمة في حياة الأمة الإسلامية فلا تستطيع أن تعيش الأمة بدون فقه صحيح في واقع حياتها.

التوصيات:

ينبغي على علماء الأمة الإسلامية، أن يولوا الفقه الإسلامي عناية فائقة
تتلخص في الآتي:

1. إنشاء كليات علمية مختصة بالفقه الإسلامي، تهتم بدراسة كتب أئمة
الفقه الإسلامي المشهورين وغير المشهورين، بحيث تخرج علماء فقهاء
أكفاء.
2. مراجعة وتمحيص ما ذكره الفقهاء منذ العهد النبوي ومروراً بعهد التابعين
وتابعيهم، بحيث يتم التجديد والتصحيح والتصويب لهذه الآراء، حتى ما
تعلق بفقه العبادات والنوازل وغيره.
3. إنشاء مجامع فقهية في كل البلدان الإسلامية، وتكون هنالك صلة بين
هذه المجامع واشتراكها في الفتوى وذلك بعد تيسير وسائل الاتصال عبر
الوسائط الرقمية النت وغيره.
4. ربط الفقه الإسلامي بواقع حياة الأمة بحيث يشمل جميع شئون حياتها
من منطلق الفهم الصحيح لكتاب الله وسنة رسول صلى الله عليه وسلم.
5. الاهتمام بأن تكون الفتوى صحيحة من غير فتح الباب لكل أحد يفتي
بهواه والاهتمام كذلك بعظائم الأمور وترك الصغائر أو تناقض المجامع
الفقهية في الفتوى، فنرى اليوم هنالك فتاوى تصدر من علماء تتعلق بجرم
صغير ويترك الأمر الكبير.

المصادر والمراجع:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، 3450/5.
- (2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الكتب العلمية، 442/4.
- (3) الإمام سيف الدين علي بن محمد الآمدي، الأحكام في أصول الأحكام، دار الفكر، 5/1.
- (4) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، سيدنا الحسين المكتبة التوفيقية، ص 385.
- (5) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الإسلامية الكويت، 11/1.
- (6) الإمام البخاري، كتابه الصحيح، 22/1. والإمام مسلم، 1827/2.
- (7) رواه البخاري بثمانه في ثلاثة مواضع هذا أحدها والثاني في كتاب فرض الخمس ورواه "مسلم في كتاب الزكاة" ورواه الترمذي وابن حبان في صحيحه ورواه الحافظ المنذري.
- (8) الموسوعة الفقهية، ص 12.
- (9) د. عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، سوريا، مؤسسة الرسالة، ط10، ص 54.
- (10) العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ص 412.
- (11) المدخل، عبد الكريم زيدان، مرجع سابق، ص 54.
- (12) مصطفى الزرقا، المدخل الفقه العام، دمشق، دار العلم، ط2، 66/65/1.
- (13) المرجع نفسه، ص 66.
- (14) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، عبد الكريم زيدان، ص 55.

- (15) أ.د. محمد عثمان سبير، تكوين الملكة الفقهية، كتاب الأمة، قطر، ط1، ص 12.
- (16) نفس المرجع، ص 15.
- (17) نفس المرجع، ص 18.
- (18) أحمد محمد الفيومي، المصباح المنير، ص 310.
- (19) محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، لبنان، دار الكتاب، ص 335.
- (20) ابن منظور، لسان العرب، ص 175.
- (21) النووي، تهذيب الأسماء واللغات، 161/3.
- (22) زيدان، مدخل إلى الشريعة، ص 34. والموسوعة الفقهية، 16/1.
- (23) نفس المرجع، ص 34.
- (24) مصطفى أحمد الزرقا، المدخل الفقهي العام، دمشق، دار القلم، ط2، 2004م، 153/1.
- (25) عبد الكريم زيدان، المدخل للشريعة الإسلامية، ص 56.
- (26) د. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق، دار الفكر، ط2، 2002م، 32/1.
- (27) د. يوسف القرضاوي، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، القاهرة، مكتبة وهبي، ط3، 2009م، ص 10.
- (28) عبد الكريم زيدان، المدخل، ص 58.
- (29) د. القرضاوي، الفقه الإسلامي، ص 13، 14.
- (30) نفسه المرجع، ص 14.
- (31) الفقه الإسلامي بين الأصالة والتميز، مرجع سابق، ص 11-12.

- (32) مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 66/1-67. ومدخل إلى
الفقه الإسلامي. د. عزت ص 16، والفقه وأدلته د. وهبة الزحيلي ص
33/1، وأحكام الأسرة، ص 11.
- (33) الإمام أبو حامد محمد محمد حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد
سوريا، لبنان، فينة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1423 هـ -
2003م.
- (34) الإمام عبد الملك بن عبد الله بن يوسف محمد الجويني، الإرشاد، ص
134.
- (35) أبو الفتح محمد بن الكريم بن أحمد الشهرستاني 479-548، نهاية
الأقدام في علم الكلام، مكتبة المصطفى الوقفية، ص 559.
- (36) ابن تيمية، منهاج السنة، 70/1-71.
- (37) د. يوسف القرضاوي من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، ط4،
1425 هـ، ص 7.
- (38) محمد سليم العوا، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، القاهرة، سفير
الدولة للنشر، ط3، ص 131.
- (39) د. يوسف القرضاوي، نحو فقه ميسر، ص 11، 12.
- (40) محمد بن الحسن الحجوي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه
الإسلامي (صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1427 هـ -
2006م، ج1، ص 23.
- (41) نفس المرجع، ص 25-26.
- (42) الفكر الإسلامي، مرجع سابق.
- (43) نواذر الأصول، للحكيم الترمذي، ص 77.

- (44) مدخل الشريعة، عبدالكريم زيدان، ص 53.
- (45) المدخل العام إلى الفقه، الزرقا، ص 73.
- (46) عبد الكريم زيدان، المدخل لدراسة الشريعة، ص 155.
- (47) نفس المرجع، ص 157.
- (48) المدخل الفقهي العام، الزرقا، 76/1 - 77.
- (49) الفكر السامي، 50/1.
- (50) أحمد أمين، فجر الإسلام، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 2010م، ص 1431هـ، ص 215 - 216.
- (51) د. محمد حسن هيتو، الوجيز في أصول التشريع الإسلامي، سوريا، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ - 1984م، ص 331.
- (52) المدخل الفقهي العام، الزرقا، 77/1.
- (53) المدخل لدراسة الشريعة، زيدان، ص 165.
- (54) الفكر السامي، مرجع سابق، ص 69.
- (55) الوجيز في أصول التشريع، مرجع سابق، ص 365.
- (56) المدخل لدراسة الشريعة، زيدان، مرجع سابق، ص 167.
- (57) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الكويت: دار القلم، ط4، 1401هـ - 1981م، ص 52.
- (58) الوجيز في أصول التشريع، مرجع سابق، ص 367.
- (59) المدخل الفقهي العام، الزرقا، مرجع سابق، ص 79.
- (60) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، 1/ 205.
- (61) الوجيز في التشريع الإسلامي، مرجع سابق، ص 439.
- (62) المدخل الفقهي العام، الزرقا، مرجع سابق، 78/1.

- (63) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، زيدان، ص 172.
- (64) علم أصول الفقه، خلاف، ص 84.
- (65) محمد علي السائيس، تاريخ الفقه الإسلامي، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، ط2، 1428هـ - 2007م، ص 31.
- (66) نفس المرجع، 32-33.
- (67) الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي، 32/1.
- (68) فجر الإسلام، أحمد أمين، مرجع سابق، ص 210.
- (69) تجديد الفقه، سليم العوا، مرجع سابق، ص 39.
- (70) مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام، 165/1.
- (71) نفس المرجع السابق، ص 166.
- (72) الموسوعة الفقهية الكويتية، ص 23.
- (73) مدخل لدراسة الشريعة، مرجع سابق، ص 99.
- (74) المدخل الفقهي العام، 173/1.
- (75) فجر الإسلام، مرجع سابق، ص 216.
- (76) الموسوعة الكويتية الفقهية، ص 25.
- (77) المدخل لدراسة الشريعة، عبد الكريم، مرجع سابق، ص 111.
- (78) المدخل الفقهي العام، الزرقا، مرجع سابق، 185/1.
- (79) الموسوعة الفقهية الكويتية، ص 27-28.
- (80) المدخل الفقهي العام، الزرقا، مرجع سابق، 200/1.
- (81) المدخل الفقهي العام، الزرقا، مرجع سابق، 200/1.
- (82) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، 118.
- (83) الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، 43/1.

- (84) الموسوعة الفقهية الكويتية، 32/1.
- (85) المدخل لدراسة الشريعة، مرجع سابق، ص 122.
- (86) المدخل الفقهي العام، الزرقا، مرجع سابق، 203/1.
- (87) د. إبراهيم سليمان الكردي، ود عبد التواب شرف الدين، المرجع في الحضارة الإسلامية، الكويت: ذات السلاسل، ط1404هـ - 1984م، ص 234 - 235.
- (88) ابن منظور، لسان العرب، 111/3.
- (89) الفقه الإسلامي للقرضاوي، مرجع سابق، ص 29-30.
- (90) محمد سليم العوا، الفقه الإسلامي في طريق التجديد، ص 31.
- (91) أبو داود، السنة كتاب الملاحم، حديث رقم (4270).
- (92) بسطامي محمد سعيد، مفهوم التجديد، ط1، ص 3.
- (93) د. جمال عطية ود. وهبة الزحيلي، تجديد الفقه الإسلامي، دار الفكر، بيروت، ط2، 2002م، ص 172.
- (94) نفسه ص 19.
- (95) حليلة بوكروشة، معالم تجديد المنهج الفقهي - أنموذج الشوكاني، قطر، وزارة الأوقاف، ط1، 1413هـ، 2002م، ص 182.
- (96) تجديد الفقه الإسلامي، د، عطية وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 173.
- (97) تجديد الفقه الإسلامي، د، عطية وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 177.
- (98) الفقه الإسلامي في طريق التجديد، سليم العوام، مرجع سابق، ص 91.

- (99) فقه الدولة، القرضاوي، ص 7.
- (100) معالم التجديد، حليم بوكروشة، ص 19.
- (101) معالم تجديد المنهج الفقهي، حليم، مرجع سابق، ص 207.
- (102) نفسه ص 207-208.
- (103) البيعة فقهاً وممارسة رسالة دكتوراه، التوم محمد المشرق، ص 10-40.
- (104) البيعة فقهاً وممارسة رسالة دكتوراه، التوم محمد المشرق، ص 10-40.
- (105) د. يوسف القرضاوي، من أجل صحوة راشدة، بيروت، المكتب الإسلامي، ط2، 1416هـ، 1995م، ص 32.